

النظام السعودي يلاحق العمالة الوافدة الكادحة



وأشارت السلطات إلى أنه جرى إيقافهم واتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم، والتي تنتهي عادة بالترحيل التعسفي.

وتأتي هذه الملاحقات المستمرة ضد العمالة الوافدة الكادحة لتسليط الضوء على غياب الحماية الاجتماعية للأيدي العاملة التي يجلبها النظام ثم يتركها تعاني الفقر والظروف المعيشية القاسية نتيجة القوانين الجائرة، ليتحول طلب المساعدة في بلد الميزانيات المليارية إلى جريمة تستوجب التوقيف والسجن.

وفي السياق ذاته، استغل الأمن العام السعودي الحادثة لتجديد دعوته للمواطنين والمقيمين بضرورة حصر تبرعاتهم وتوجيهها حصرا عبر المنصات الرسمية المعتمدة تابعة للنظام، وهي الخطوة التي تأتي في إطار المحاولات المستمرة من السلطات للسيطرة الكاملة على أموال العمل الخيري وتجفيف أي قنوات تكافل اجتماعي مستقلة وخارجة عن رقابتها وأجندتها المالية.